STATE Of PALESTINE
MINISTRY OF FINANCE
General Supplies Department

دولة فلسطين
وزارة المالية
الإدارة العامة للوازم

عقد اتفاق على توريد أجهزة حواسيب وملحقاتها
لصالح وزارات دولة فلسطين
عطاء رقم(2022/33)

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 2022/5/10 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية بدولة فلسطين يمثلها السيد/مديرعام الإدارة.

طرف ثان : شركة سعيد الاغا وعبد القادر زيارة (وورلد نت) مشتغل مرخص رقم/ 563471788
عنوانها الرئيسي: غزة-مقابل الجندي المجهول - شارع عمر المختار يمثلها
السيد/ عبد القادر سليم عبد القادر زيارة بصفته (مفوض عن الشركة) هوية رقم/
905278891 هاتف-جوال رقم/ 2881566 -0562200512

مقدمة الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم (2022/33) بشأن **توريد أجهزة حواسيب وملحقاتها لصالح وزارات دولة فلسطين**، وحيث أن الطرف الثاني اشترك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني وفق الأسعار والأصناف والوحدات المحددة في قرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية **بتاريخ 2022/4/12** الخاص بالعطاء رقم **2022/33** كون عرضه الأرخص المطابق، **ويكون السعر شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل و كافة انواع الضرائب والرسوم**، لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1. تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية وجدول الكميات والعينات والأسعار المقدمة من الطرف الثاني **وقرار الإحالة** الصادر عن لجنة العطاءات المركزية **بتاريخ 2022/4/12** بشأن **العطاء رقم 2022/33** جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.
2. يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.

WORLDNET
Computers Networks

٢١/٧/٢٢

3. يلتزم الطرف الثاني بتوريد الأجهزة المطلوبة وملحقاتها التي رست عليه لصالح وزارات دولة فلسطين او أي جهة تحدده الجهة المستفيدة وفق الكميات التي تطلب منه على أن تكون جديدة وطبقاً للمواصفات الفنية المحددة وجدول الكميات والعينات المعتمدة والأسعار المتفق عليها في كراسة العطاء وقرار الاحالة وذلك خلال **مدة أقصاها شهرين من تاريخ استلام أمر التوريد الخطى**، ومع ذلك يحق للطرف الأول زيادة الكمية أو تخفيضها بنسبة **25%** ، ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك أو المطالبة بزيادة في الأسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك.
4. يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن الأجهزة الموردة وملحقاتها الذي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وذلك خلال **تسعون يوما** من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة **ويكون السعر شاملاً النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل و كافة أنواع الضرائب والرسوم.**
5. يلتزم الطرف الثاني **بتقديم كفالة حسن تنفيذ مبلغ وقدره ($2000) فقط الفي دولار لا غير** ، وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة، وتكون سارية المفعول طوال مدة العقد المشار إليها أدناه.
6. **مدة هذا العقد تبدأ اعتبارا من تاريخ 2022/4/12 حتى تاريخ 2022/7/12**، ومع ذلك يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد والتركيب والتشغيل خلال مدة أقصاها **شهرين** من تاريخ صدور أمر التوريد الخطي وكذلك له الحق بتسييل كفالة حسن التنفيذ المقدمة من الطرف الثاني وشراء اللوازم المطلوبة من طرف ثالث وعلى حساب الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار مضافاً اليه 10%مصاريف ادارية وأية خسارة أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو بالجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذاره ولا يحق له الاعتراض على ذلك وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الأموال المستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.

7. كما يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد أو التركيب أو التسليم أو التشغيل في الموعد المحدد أن يخصم أسبوعياً ما لا يقل عن (1%) من قيمة اللوازم الذي تأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ ذلك عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف إلا إذا كانت الأجهزة المطلوب توريدها متوفرة داخل القطاع فلا يحق للطرف الثاني في هذه الحالة التمسك بتلك الظروف وتسري عليه غرامة التأخير المشار إليها أعلاه، وفي جميع الأحوال على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعته من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.

8. لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف آخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامناً مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء بجميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليها وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

9. لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهما حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، وإلا يتم اللجوء للمحكمة المختصة عملاً بالقوانين الفلسطينية بهذا الشأن، وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرف العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف أول	طرف ثاني
الإدارة العامة للوازم بوزارة المالية	شركة سعيد الاغا وعبد القادر زيارة (وورلد نت)
يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة	يمثلها السيد/ عبد القادر سليم عبد القادر زيارة

WORLDNET Computers Networks

٢١/٦/٢٢م